التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا القرن الأفريقي أنموذجا

عبدالوهاب بن خليف

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر3

التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا القرن الأفريقي أنموذجا

عبد الوهاب بن خليف

أستاذ محاضر

كليـــة العلـــوم الـــسياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص

التعددية الإثنية هي حالة طبيعية في كل دول العالم، لكن درجة تأثيرها على بناء الدولة تختلف من منطقة لأخرى. وتمثل التعددية الإثنية تنوعا وعامل توحيد واندماج في الكثير من الدول على غرار الدول الغربية والأوروبية تحديدا، من منطلق أن الجماعات الإثنية الموجودة داخل الجماعة الوطنية الواحدة هي أجزاء مكملة لوحدة الشعور والانتماء للوطن الواحد.

بالمقابل، فإن الجماعات الإثنية في أفريقيا وباقي دول العالم الثالث بثقافتها وتقاليدها المختلفة، قد تتحوّل إلى تضارب وتصارع في الإرادات والمصالح والنفوذ، وهو ما يؤثر سلبا على وحدة الانتماء والجغرافيا للدولة الوطنية.

كلمات مفتاحية : الإثنية-التعددية-الدولة- الجماعة- الوطن- أفريقيا- القرن الأفريقي- الصراع- الوحدة.

résumé :

Le pluralisme ethnique est un phénomène naturel dans tous les pays du monde. Son influence sur la construction de l'Etat diffère d'une région à l'autre. Il constitue un facteur d'union et d'intégration dans plusieurs pays, à l'instar des pays occidentaux, car les groupes ethniques qui existent dans une seule communauté représentent des composantes complémentaires de l'union nationale.

D'autre part, les groupes ethniques en Afrique et dans le reste des pays du monde, avec leurs cultures et traditions, pourraient être à la base de contradictions des volontés et de conflits des intérêts, chose qui influencerait négativement sur l'unité nationale.

Mots clés : Ethnie-Pluralisme-Pluralisme ethnique-État-Groupe-Afrique-Corne de l'Afrique.

مقدمة

تسترعي دراسة وتحليل البناء الاجتماعي والثقافي للدولة في أفريقيا عموما والقرن الأفريقي على وجه الخصوص الاهتمام بمعرفة مسار التحوّل والتبدّل الذي يعرفه البناء الاجتماعي بنوعيه التقليدي والمعاصر.

فقد شكلت القبيلة في المجتمعات الأفريقية محددا أساسيا للمشهد السياسي في أغلب الدول الأفريقية باختلاف درجة التأثير من دولة لأخرى. ومثّلت رقما مهما ومؤثرا في المعادلة السياسية للكثير من الدول، على غرار دول القرن الأفريقي الصومال، إثيوبيا، أريتيريا وجيبوتي...

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية وهي :

هل مثّلت التعددية الإثنية في مختلف الدول الأفريقية وفقا لحدودها الموروثة عن الاستعمار، حالة صحية يمكن التعايش معها وتجاوزها أم أنها تمثل حالة مرضية، من الصعب التعامل معها بصفة إيجابية في إطار بناء الدولة ؟

بناءا على هذه الإشكالية، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- التنوع الإثني هو عامل إثراء بالنسبة للدول.
- تمثل التعددية الإثنية عائقا كبيرا أمام بناء الدولة.
- هناك علاقة صراعية بين مجتمع القبيلة ومجتمع الدولة.
- استطاعت العديد من الدول الأفريقية الوصول إلى بناء دولة وطنية.

مفهوم الإثنية في أفريقيا :

ارتبط مفهوم الإثنية بالعديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية، لكنها أضحت من المواضيع المحورية بالنسبة للدراسات السياسية، خاصة وأن الإثنية أو الجماعة الإثنية، ارتبطت بموضوع الوحدة الوطنية والدولة الوطنية في العديد من دول العالم.

وقد ظهر مفهوم الإثنية لأول مرة عام 1909، وذلك حسب وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الصادر خلال الثورة الروسية عام 1917، في إطار المبادئ التي تنظم العلاقات بين القوميات المختلفة في الإتحاد السوفييتي، فقد تم ذكر

الأقلية الإثنية وتمييزها عن باقي الأقليات القومية، بالرغم من أن أصول هذا المصطلح يرجعه الكاتب بيتر وورسلي إلى العصر اليوناني[1].

كما أن هناك من يستعمل مفهوم الإثنية لوصف الحالة الثقافية لمجموعة بشرية، فقد ينطبق هذا المفهوم على الحضارة، القبيلة، العرق، اللغة... وبالتالي، فإن الإثنية هي مصطلح يصف جماعة بشرية وفقا لخصائصها الثقافية واللغوية[2].

وتعرف الإثنية وفقا للموسوعة الأمريكية، بأنها جماعة تتميز عن غيرها، إما بالعرق أو القومية أو اللغة أو الأصل أو الدولة القومية. وحسب هذا المفهوم، فإن الإثنية لا يشترط فيها أن تكون ذات أقلية أو أغلبية، وإنما تميزها بصفات معينة.

وهناك من يرى بأن الإثنية هي مفهوم مرادف للعرقية، وهو كذلك ما ذكره قاموس المورد الذي ترجم كلمة الإثنية من الانجليزية إلى العربية بمعنى العرق[3].

ومهما كانت الإثنية سواء أقلية أو أغلبية بحكم عدد السكان، فإنها تنتشر بشكل كبير في القارة الأفريقية، فقد لا نجد دولة واحدة تقريبا تفتقد للتعددية الإثنية. فهناك نماذج مختلفة للأقلية أو الأغلبية، نذكر من أهمها :

- الصوماليون في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي وهم نماذج للأقلية القومية.
- الزنوج في موريتانيا وهم نموذج للأقلية العرقية.
- البربر في المغرب العربي نموذج للأقلية اللغوية.
- التوتسي في رواندا وبورندي نموذج للأقلية القبلية.
- الأقباط في مصر نموذج للأقلية الدينية.
- الآسيويون (الهنود) و(الصينيون) في أفريقيا هم نموذج للأقلية الوافدة.

المقاربات النظرية للتحليل السسيولوجي للتعددية الإثنية

ركّز الكثير من الباحثين والمفكرين الغربيين بدراسة المجتمعات الأفريقية بأبعادها الإثنية، العرقية والقبلية، وكذا التركيز على خصوصيتها الاجتماعية والثقافية في إطار ثلاث مدارس رئيسة، وهي : المدرسة الفرنكفونية أو الكولونيالية والمدرسة الأنجلوساكسونية أو الانقسامية والمدرسة الماركسية. وهي تيارات تبلورت في ظل نظريات الحداثة وما بعد الحداثة.

هذه المدارس هي عبارة عن مقاربات نظرية، تكمن أهميتها في أنها دامت لفترات طويلة، تابعت خلالها مسارات وتوجهات المجتمعات الأفريقية، وبالتالي استطاعت أن تواكب مختلف التطورات والتغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفتها هذه المجتمعات.

فبالنسبة للمدرسة الكولونيالية، فإنها اشتهرت وانتشرت أعمالها الأكاديمية قبل وأثناء وبعد الحملة الاستعمارية التي خاضتها الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث برزت مجموعة من الباحثين الذين درسوا المجتمعات الأفريقية ومن بينها المجتمعات المغاربية، على غرار جاك بيرك(Jacques BERQUE) من خلال دراسته الموسومة "مائة وخمس وعشرون سنة من علم الاجتماع الشمال الأفريقي"، التي خصّصها لتناول الظروف العامة التي عايشتها المجتمعات الأفريقية خاصة تحت الهيمنة الفرنسية في كل من الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا[4].

كما سار على نهجه مفكرون آخرون مثل روني مونيي (René MAUNIER) وسباتيه (SABATIER) الذين اشتهرت مؤلفاتهم حول المجتمعات الأفريقية وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية في شمال أفريقيا. لكن اعترفت القراءات الفرنسية الحديثة خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي بالأخطاء التي ارتكبها الكثير من المفكرين الغربيين والفرنسيين خاصة، ومن بين الذين انتقدوا السسيولوجا الكولونيالية الكاتب الفرنسي جورج بلاندييه (Georges BALANDIER)، بالتزامن مع تصاعد المد التحرري، حيث نادى بضرورة بلورة علم اجتماع استقلالي[5].

أما بالنسبة للمدرسة الأنجلوساكسونية أو الانقسامية والتي تمثل رد فعل على المدرسة الكولونيالية، بحيث كانت أكثر قربا من الميدان من خلال اعتمادها على التحليل البنيوي والوظيفي في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية عكس المدرسة الكولونيالية التي كانت حبيسة الأحكام التنظيرية المسبقة[6]، بحيث نظّرت وأطّرت الظاهرة الاستعمارية في الكثير من الدول التي احتلتها السلطات الفرنسية خلال القرن التاسع عشر ومن بين هذه الدول الجزائر التي خضعت لاحتلال استيطاني. فقد ركزت هذه المدرسة دراساتها على مواضيع مختلفة على غرار القبيلة، العشيرة، البداوة...[7]

وفيما يتعلق بالمدرسة الماركسية، بدءا بكارل ماركس ومن سار في نهجه من مفكرين مثل إيف لاكوست Yves LACOSTE وغيره، نظروا إلى المجتمعات الأفريقية عامة والمغاربية خاصة من خلال اعتبار أن المجتمعات تسير

وفق سلطة القبيلة والعشيرة. فهي عبارة عن أسر كبيرة تحتكر النفوذ والثروة داخل المجموعات.

وقد اعتبر كارل ماركس عند دراسته للملكية الجماعية للأرض في الجزائر، أن هذه الأخيرة هي شكل جماعي يلائم طبيعة المجتمع القبلي[8]. كما نظر للإثنية بشكل سلبي وأنها عامل معرقل للاستقرار والاندماج الاجتماعي. وأبرز إيف لاكوست أهمية المنظومة القبلية والعشائرية وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات الأفريقية عموما والمغاربية خصوصا[9].

نصل إلى أن المداس الغربية الثلاث السابقة الذكر تختلف في المنهج والتحليل، لكنها تصل إلى نفس النتيجة وهي الترويج للمركزية الغربية الأوروبية، وهي أن الاحتلال الأجنبي للمجتمعات الأفريقية يحمل الثقافة والحضارة لهذه المنطقة، وهي طبعا نظرة استعلائية عنصرية مازالت آثارها وتداعياتها قائمة إلى غاية اليوم.

عموما، فإن الاجتهادات النظرية الاجتماعية والأنثروبولوجية بخصوص الأبنية الاجتماعية في أبعادها الإثنية والقبلية، تبقى قليلة وليست في مستوى التحديات السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية، إن كان ذلك داخل الدولة الأفريقية بين الجماعات الإثنية والقبلية المختلفة، أو ما بين الدول الأفريقية التي تربطها حدود جغرافية.

البعد التاريخي للتعددية الإثنية في أفريقيا :

تعد القارة الأفريقية من أكثر الدول تضررا من التعددية الأثنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم، وذلك بسبب ما انجر عن مؤتمر برلين المنعقد في أواخر عام 1884 وبداية 1885، الذي مثّل بداية تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الأوروبية الغربية الفاعلة آنذاك خاصة فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا، البرتغال... دون مراعاة الوقائع والحقائق الاجتماعية لمختلف الدول الأفريقية[10].

ولفهم أكثر ما تضمنه مؤتمر برلين، والذي جاء لأجل تجاوز الصراعات ما بين الدول الأوروبية المختلفة على مناطق النفوذ في أفريقيا، حيث تمّ تعيين مناطق النفوذ لكل دولة على قاعدة التراضي، وقد قسمت القارة الأفريقية وفقا لمصالح القوى الكبرى في تلك الفترة دون الأخذ في الحسبان حقوق الشعوب الأفريقية واحترام خصوصياتها وتقاليدها وثقافتها وأملاكها ومقدساتها القومية.

وقد تضمنت المعاهدة توافقات أوروبية- أوروبية من أجل وضع حد للصراعات بين الدول الأوروبية بخصوص مناطق النفوذ في أفريقيا، وذلك من خلال نقطتين أساسيتين. تتعلق بضمان استمرار المصالح الأوروبية من خلال حرية الملاحة والتجارة في أفريقيا. ويمكن أن نستعرض أهم ما تضمنته معاهدة برلين المنعقدة في أواخر 1884 وبداية 1885:

فبالنسبة للمحور الأول نجد ما يلي:

- لا تعلن أية دولة حمايتها على أية منطقة، إلا بعد أن تطلع باقي الدول الأخرى على ذلك.

- لا تقوم أية دولة بضم أية منطقة، إلا إذا كان ذلك مؤيدا باحتلال فعلي لها.

- أن تكون الملاحة والتجارة حرة في نهري الكونغو والنيجر وما يجاورهما.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فيتعلق بتقسيم مناطق النفوذ بين القوى الأوروبية في أفريقيا، والتي جاءت على النحو التالي :

– منطقة النفوذ الفرنسي وتشمل بلدان شمال أفريقيا الغربي، وأفريقيا الغربية، الوسطى والاستوائية.

– منطقة النفوذ البريطاني وتشمل غامبيا، سيراليون، ساحل الذهب (غانا)، نيجيريا في غرب أفريقيا، زيادة على جنوب أفريقيا وشرقها وشمالها الشرقي.

– منطقة النفوذ الألماني وتضم الطوغو، الكاميرون، جنوب وغرب أفريقيا (ناميبيا) في الغرب وتنزانيا في شرق القارة[11].

ونشير هنا أن تقسيم القارة الأفريقية وفقا لمؤتمر برلين، تم على أساس مصالح الدول الأوروبية ودون مراعاة الخصوصيات الإثنية، العرقية، القومية، القبلية وتجاهل المكونات الاجتماعية والثقافية، والتي تحوّلت بعد استقلال الدول الأفريقية وتثبيت الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار إلى قنابل موقوتة من الصعب تجاوزها في ظل الصراعات العسكرية التي تندلع من حين لآخر بين مكونات المجتمع في الدولة الواحدة من جهة، وبين الدول الأفريقية التي تربطها حدود جغرافية، من جهة أخرى. وتشمل منطقة القرن الأفريقي الصومال، إثيوبيا، أريتيريا وجيبوتي، وقد تعرّضت إلى الاحتلال البريطاني والفرنسي والإيطالي، وبالتالي تشتت البناء الاجتماعي والثقافي لهذه المنطقة بين دول ثلاث وأكثر، تفصلها حدود جغرافية مصطنعة، قطّعت أوصال الشعب

الواحد وفتّتت القبيلة الواحدة المتمثلة في قبائل الأمهرة والتغرين وغيرها المشتتة بين أغلبية في إثيوبيا وأقلية في الصومال وأريتيريا ...[12]

التعددية الإثنية وبناء الدولة في أفريقيا :

إن التعدد الإثني المعقد على مستوى بناء الدولة هو من أكبر التحديات التي تواجه عملية التجانس الثقافي والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية وتفادي التناقض السياسي والصدام بين مختلف الإثنيات التي تحتضنها الجماعة الوطنية الواحدة.

كما أن الواقع الاجتماعي والسياسي يبرز بوضوح بأن الكثير من الدول الأفريقية لا تتمتع بحد أدنى من التوافق على الأهداف الجماعية داخل الدولة الواحدة في ظل غياب مؤسسات قوية بإمكانها أن تحقق التقارب المطلوب وتكريس قيم مشتركة بين كافة أفراد المجتمع.

ما تزال الدول الأفريقية في معظمها -إن لم نقل كلها- تستعمل وتوظف الأبعاد الإثنية، العرقية والقبلية وغيرها في الاستحقاقات السياسية المختلفة التي تعتمد عليها في بناء المؤسسات السياسية الدستورية.

ويرى فرانسوا غولم أن القرابة الإثنية، التي بقيت تطبع الروابط اليومية بشكل ملموس، مازالت إلى غاية اليوم تؤثر وتحدد وتوجه روابط وسلوكات الجماعات داخل الدولة الواحدة وكذا روابط الدول الإفريقية[13].

وإذا كانت بعض الدول الأفريقية قد نجحت في استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة بين القبيلة التي تمثل البناء الاجتماعي التقليدي والدولة التي تمثل البناء الاجتماعي المعاصر، إلا أن العديد من الدول الأفريقية فشلت في تجميع كافة الجماعات الدينية، اللغوية، العرقية والقبلية في إطار واحد وربطها بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة[14].

مازالت آثار السياسات الاستعمارية المطبّقة خلال حقبة الاحتلال الأجنبي قائمة إلى غاية اليوم، بالرغم من مرور عقود على استقلال الدول الأفريقية. يمكن الإشارة إلى ما سعى إليه الاحتلال الأجنبي في القارة الأفريقية من تكريس لسياسة فرق تسد سواء من قبل البريطانيين أو الفرنسيين على حد سواء، من خلال شراء ولاء الشخصيات النافذة والقبائل في الكثير من الدول الأفريقية مقابل التواطؤ وخدمة الاستعمار. فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا بمنح امتيازات لقبيلة نجوندي (Ngondé) مقابل مساعدتها في بسط نفوذها على

البلاد، ونفس الشيء تكرر مع التوتسي (Tutsi) في رواند وبورندي ومع الإيبو (Ibo) في نيجيريا. وتنطبق هذه الحالات المأسوية على الكثير من الدول الأفريقية الأخرى على غرار إثيوبيا وتواطئها مع بريطانيا من أجل الاستحواذ على منطقة أوغادين الصومالية.

إن التعددية الإثنية التي تتميز بها العديد من دول القارة الأفريقية، شكّلت تحديا سياسيا وأمنيا بأبعاد اقتصادية واجتماعية لهذه الدول.

التعددية الإثنية في القرن الأفريقي :

تتميز دول القرن الأفريقي بالتعددية الإثنية خاصة إثيوبيا التي تعد الجماعة الإثنية الأمهرة (Amhara)هي من أكبر الجماعات الإثنية مقارنة بجماعات أخرى مثل جماعة التغرين (Tigreans). وتعتبر الأمهرة الجماعة المهيمنة على الحياة السياسية والثقافية بالنظر إلى نفوذها السياسي وتفوقها الثقافي على باقي الجماعات. وهي الجماعة التي ينتمي إليها العديد من الملوك والرؤساء والشخصيات النافذة في إثيوبيا منذ سنين عديدة وحتى قبل الميلاد. وقد سيطرت ومازالت تسيطر هذه الجماعة على السلطة في هذا البلد الأفريقي الذي كان يسمى الحبشة. فقد نجد أغلب المناصب السامية في سواء على مستوى قيادة الدولة أو الحكومة أو السلطة التشريعية تعود إلى أشخاص ينحدرون من الجماعة الإثنية الأمهرة.

وتأتي المرتبة الثانية الأرومو(Omoro) الجالا(Galla) كما يسميهم الأمهريون) وتمثل 40 % من مجموع سكان إثيوبيا وهي أكبر جماعة إثنية من حيث عدد السكان. وتدين هذه الجماعة بالديانة الإسلامية وهي الديانة الأكثر انتشارا بين أتباع هذه الجماعة والمسيحية وديانات أخرى تقليدية منتشرة في هذا البلد. كما توجد جماعات إثنية أخرى على غرار السيدامو التي تمثل 9 % والسافانا ونسبتهم في حدود 4 والكوراج بنسبة 2 % واليهود الفلاشا الذين بقي منه عدد أقل من 20 ألف بعد ترحيل العديد منهم إلى فلسطين المحتلة[15] .

عانت الجماعات الإثنية في إثيوبيا بعد سياسة فرض الثقافة الأمهرية على جميع الجماعات الإثنية الموجودة في إثيوبيا وحتى خارج إثيوبيا بعد ضم واحتلال أريتيريا عام 1962 إلى غاية 1999 تاريخ استقلالها، ونفس مع الصومال خاصة في منطقة أوغادين وهي منطقة محل نزاع بين الصومال وإثيوبيا منذ استقلال هاتين الدولتين عن الاحتلال الأجنبي.

وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية السياسية والثقافية الجماعة الإثنية التغرين والتي تتداخل وترتبط مع جماعة الأمهرة، لأنها من أصول سامية وتعتنق الديانة المسيحية الأرثوذكسية القبطية كذلك، ويتحدثون اللغة التغرينية وهي لغة قريبة من اللغة الأمهرية، التي تعتبر اللغة الرسمية لإثيوبيا[16].

وتعد جماعة الأمهرة من أصول سامية وتعتنق الديانة المسيحية الأرثوذكسية القبطية منذ دخولها إلى إثيوبيا في القرن الرابع الميلادي.

من جهتها، تعاني دولة الصومال منذ استقلالها عام 1960 من مشكلة التشتت الاجتماعي بسبب التعدد الإثني، الذي فرضه الاحتلال الأجنبي، سواء كان الاحتلال الأوروبي(البريطاني، الفرنسي، الإيطالي) من جهة، والاحتلال الإثيوبي من جهة أخرى. وتعود مأساة الصومال إلى أواخر القرن 19م عندما قامت الدول الأوروبية المذكورة بتقسيم دولة الصومال إلى عدة مناطق مقسّمة بحدود جغرافية مصطنعة، وذلك وفقا لمصالح هذه الدول دون أخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والثقافية، التي تعيشها هذه الدول.

لقد حقّق مؤتمر برلين المنعقد في أواخر 1884 وبداية 1885 أطماع قوى استعمارية أوروبية وهي : بريطانيا، فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى الحبشة التي أصبحت تسمى فيما بعد إثيوبيا، التي توسّعت جغرافيا على حساب التراب الصومالي. كما أن بريطانيا احتلت الصومال البريطاني، أي الجزء الشمالي من الصومال وامتد إلى غاية منطقة أوغادين الحدودية مع الصومال منذ عام 1896. كما سيطرت فرنسا على الصومال الفرنسي والمعروف اليوم بجيبوتي حاليا منذ مؤتمر برلين. واستمرت السيطرة الفرنسية إلى غاية 1977، وهو تاريخ استقلال جيبوتي، التي تتداخل مع دولة الصومال اجتماعيا وقبليا وتحتضن جزءا من الصوماليين[17]. في حين، تمكنت إثيوبيا أن تحتل منطقة أوغادين، وذلك بعد التوقيع على معاهدة مع بريطانيا عام 1897، تنازلت بموجبها بريطانيا على منطقة أوغادين للسيادة الإثيوبية[18].

بناءا على ما سبق، فإن الصومال انقسمت إلى خمسة أقاليم، وهي الصومال البريطاني والصومال الفرنسي، بالإضافة إلى باقي المناطق الصومالية الموزعة بين إثيوبيا، كينيا وجيبوتي. وبالرغم من استقلال الصومال البريطاني والصومال الفرنسي، إلا أن بعض المناطق الصومالية بقت محل خلاف مع الدول

المجاورة وهي منطقة أوغادين مع إثيوبيا وجيبوتي، التي كانت تطالب بها الصومال إلى غاية استقلالها عام 1977[19].

أصبح الصومال منذ عام 1991 أي منذ سقوط النظام وانهيار الدولة ودخولها في حرب أهلية، نموذجا للدولة المنهارة.

فإذا كانت إثيوبيا وهي من أهم دول القرن الأفريقي، التي تعرف تعددية قبلية وتعددية لغوية محلية مختلفة، بالرغم من سيطرة قبيلة الأمهرة سياسيا وثقافيا، إلا أن دولة الصومال هي عكس إثيوبيا، فهي دولة متجانسة من حيث التركيبة السكانية وتعتمد لغة واحدة هي اللغة الصومالية، وكذلك اعتمادهم الإسلام السني[20]، لكن بالرغم من ذلك، فإن الصومال التي كانت مقسّمة إلى عدة أقاليم خلال الاحتلال الأجنبي، وتوحّدت بعد الاستقلال عام 1960، عرفت انهيارا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا منذ عام 1991 وتحوّلها إلى دولة منهارة أو فاشلة.

تجدر الإشارة إلى أن التداخل الإثني الشديد بين دول القرن الأفريقي، شكّل مبررا لتوتر العلاقات ما بين دول هذه المنطقة من شرق أوروبا، أخطرها ما بين إثيوبيا والصومال بخصوص منطقة أوغادين الصومال التي تسيطر عليها إثيوبيا، جيبوتي والصومال.

الحلول المقترحة لتجاوز تحديات التعددية الإثنية في القرن الأفريقي

ما يحدث اليوم بالنسبة لدول القرن الأفريقي خاصة الصومال، إثيوبيا، أريتيريا وإثيوبيا هو نتيجة طبيعية لما عرفته هذه المنطقة الجيوإستراتيجية من استغلال كبير من الاحتلال الأجنبي البريطاني، الفرنسي، الإيطالي للإنسان والثروات من خلال توظيف النعرات القبلية والاختلافات الإثنية من مكونات المجتمعات وتكريس سياسة "فرق تسد" بين جماعات الوطن الواحد. هذه الممارسات تولّدت عنها كراهية وتحوّلت مع مرور الوقت إلى أحقاد تاريخية يصعب تجاوزها والقفز عليها.

ولتجاوز إشكالات التعددية الإثنية في منطقة القرن الأفريقي، تحتاج دول هذه المنطقة إلى مجموعة من الإجراءات والمبادرات السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية :

- **الحلول السياسية :**

1- تكريس الممارسة الديمقراطية في هذه الدول لتجاوز السياسات الشمولية التي أوصلت هذه الدول إلى الإفلاس السياسي خاصة في الصومال التي أصبحت دولة فاشلة.

2- بناء دولة القانون والحق في دول القرن الأفريقي، سيحقق التوافق السياسي والاندماج الاجتماعي.

- **الحلول الأمنية :**

- تحتاج دول القرن الأفريقي إلى مزيد من الاهتمام بالإستراتيجيات الأمنية داخل هذه الدول لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي ومواجهة الاختراقات الأجنبية وعلى رأسها الاختراق الإسرائيلي.

- **الحلول الاجتماعية :**

1- تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مكونات مجتمعات القرن الأفريقي.

2- تكريس العدالة الاجتماعية المفقودة بين الجماعات المختلفة المكونة لدول القرن الأفريقي.

- **الحلول الثقافية :**

1- ضرورة مراعاة البعد الثقافي والإثني لكافة الجماعات الإثنية والقبلية، لأن الإقصاء الثقافي والتهميش الإثني لدول القرن الأفريقي، كرّس الضعف والانقسام في هذه الدول.

الخاتمة

أصبح المعطى القبلي محددا رئيسا في الساحة السياسية الأفريقية، بحيث أضحت أغلب الدول الأفريقية تعاني من العامل القبلي والإثني وعدم قدرة الدولة الوطنية على استيعاب التناقضات القبلية والإثنية سواء في منطقة القرن الأفريقي أو في العديد من مناطق القارة الأفريقية.

ويقتضي تجاوز المشكلات القبلية والإثنية في مسار بناء الدولة الوطنية في أفريقيا ضرورة مراعاة التوازنات القبلية والإثنية من خلال الاستغلال الأمثل للتنوعات القبلية والإثنية بواسطة تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة وتغليب منطق الدولة على حساب منطق القبيلة والإثنية.

إن غلبة المفهوم القبلي في المجتمعات الأفريقية يعكس حالة استمرار التجاذبات السياسية والاجتماعية بين القبيلة كمكون اجتماعي وثقافي من جهة والدولة كبناء اجتماعي معاصر وكلاهما يحاول فرض منطقه على الآخر.

لكن الدولة الوطنية المعاصرة تسعى في إطار مسارها التنموي إلى بناء مجتمع متوازن يجمع بين كافة مكوناته القبلية والإثنية والعرقية وجعلها عملا مدعما للاندماج الاجتماعي وليس عمل تفرقة وانقسام.

الهوامش

1- بيتر وورسلي، العوالم الثلاثة : الثقافة والتنمية العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: صلاح الدين محمد سعدالله. بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، 1987، ص 146.

2- رياض عزيزي هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، الطبعة الثانية . بغداد: جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 1989، ص 429.

3- إيليا حريق، السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، المستقبل العربي، العدد 80، أكتوبر 1980، ص 15.

[4] -Jacques BERQUE, Cent–vingt cinq ans de sociologie nord-africaine. Paris : Annales, économies, sociétés, civilisations, 1959, P.296.

[5] - نفس المرجع، ص 42

6- محمد عزت حجازي وآخرون، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 265.

7- أنظر :

Emile MASQUERAY, Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie . Paris : E.Leroux, 1986.

[8]- كارل ماركس وفريدريك انجلز، الماركسية والجزائر، ترجمة: جورج طرابيشي. بيروت: دار الطليعة، 1978.

- للمزيد من المعلومات اطلع على: 9

Yves Lacoste, Ibn Khaldoun : Naissance de l'histoire, passé du tiers monde, textes à l'appui : Histoire classique, 4ème édition . Paris : F.Maspéro, 1978.

10- عبد الله عبدالرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 139، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص ص 20-40.

11- محمد محمد صالح، "استعمار أفريقيا وتقسيم القارة أفريقية في مؤتمر برلين 1884-1885 بين الدول الأوروبية الكبرى"، المؤرخ العربي، السنة 12، 1987، ص ص 120- 128.

12- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقلية في أفريقيا، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 44- 47.

[13] - François GAULME, « Tribus, ethnies, frontières », Afrique contemporaine, n°164, 1992, P.43.

14- صادق الأسود، التعددية ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث. الجمهورية (بغداد)، 1989.09.19، ص 3.

15- عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص 48.

16- محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة، العدد34، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980، ص 150.

17- عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص 162.

18- زهير عبد الحسين مهدي، إثيوبيا، سلسلة الدراسات الأفريقية، العدد التاسع. بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ص 9.

19- بيتر وورسلي، المرجع السابق، ص 31

20-Jacques LEROUIL, Somalie : autopsie d'un Etat failli :

http //Jacques LEROUIL.blog.fr du 25/03/2011

المراجع والاحالات

1- المراجع باللغة العربية:

- الكتب :

1- بغدادي (عبدالسلام إبراهيم) ، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقلية في أفريقيا، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

2- رياض (عزيزي هادي)، المشكلات السياسية في العالم الثالث، الطبعة الثانية . بغداد: جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 1989.

3- محمد (عزت حجازي) وآخرون، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، ط2. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

4- ماركس (كارل) وفريدريك انجلز، الماركسية والجزائر، ترجمة : جورج طرابيشي. بيروت : دار الطليعة، 1978.

5- وورسلي (بيتر)، العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: صلاح الدين محمد سعدالله. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987.

- الدوريات :

1- إيليا (حريق)، السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، المستقبل العربي، العدد 80، أكتوبر 1980.

2- عبد الله (عبدالرزاق إبراهيم)، المسلمون والاستعمار الأوروبي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 139، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.

3- صادق (الأسود)، التعددية ومسألة الوحدة الوطنية في العالم الثالث. الجمهورية (بغداد)، 1989.09.19.

4- محمد (محمد صالح)، "استعمار أفريقيا وتقسيم القارة أفريقية في مؤتمر برلين 1884-1885 بين الدول الأوروبية الكبرى"، المؤرخ العربي، السنة 12، 1987.

5- محمد (عبدالغني سعودي)، قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة، العدد34، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.

6- زهير (عبد الحسين مهدي)، إثيوبيا، سلسلة الدراسات الأفريقية، العدد التاسع. بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية.

2- المراجع باللغة الأجنبية :

- الكتب:

1-Lacoste (Yves), Ibn Khaldoun : Naissance de l'histoire, passé du tiers monde, textes à l'appui : Histoire classique, 4ème édition . Paris : F.Maspéro, 1978.

2-MASQUERAY (Emile), Formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie . Paris : E.Leroux, 1986.

- الدوريات :

1 - BERQUE (Jacques), Cent–vingt cinq ans de sociologie nord-africaine, Annales, économies, sociétés, civilisations, 1959.

2 - GAULME (François), « Tribus, ethnies, frontières », Afrique contemporaine, n°164, 1992, P.43.

- المواقع الإلكترونية :

1-Jacques LEROUIL, Somalie : autopsie d'un Etat failli :

http //Jacques LEROUIL.blog.fr du 25/03/2011